

استقرار القواعد الدستورية

إكرام دربال⁽¹⁾

(1) طالبة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، جامعة عبد الرحمان ميره، بجاية، 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: ikram.derbal@univ-bejaia.dz

عبد المالك صايش⁽²⁾

(2) أستاذ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، جامعة عبد الرحمان ميره، بجاية، 6000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: maleksaiche@hotmail.fr

الملخص:

تعتبر الإصلاحات الدستورية ممارسة عادية لمواكبة التطورات الحاصلة في الدولة على صعيد النظام الدستوري للدولة، إلا أن واقع الحال في التجربة الجزائرية فيما يتعلق بمسألة التعديل الدستوري أصبح دون أدنى شك يمس مقومات القواعد الدستورية من ثبات و استقرار. و هذا راجع إلى أن التعديل الدستوري في الجزائر في حقيقة الأمر مرتبط بإرادة السلطة دون أن تكون مشاركة الشعب في العملية فعلية مما يساهم في الحفاظ على استقرار الدستور، الأمر الذي كان له عديد التداعيات السلبية على أسمى وثيقة قانونية في الدولة.

الكلمات المفتاحية:

تعديل دستوري، هندسة دستورية، الشرعية، الحراك الشعبي، النظام السياسي

تاريخ إرسال المقال: 2021/05/21، تاريخ مراجعة المقال: 2021/12/16، تاريخ نشر المقال: 2021/12/31.

لتهميش المقال: دربال إكرام، صايش عبد المالك، "استقرار القواعد الدستورية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 03، السنة 2021، ص ص 158-173.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: دربال إكرام، ikram.derbal@univ-bejaia.dz

The Stability of Constitutional Norms

Summary:

Constitutional reforms are considered normal practice to keep pace with the ongoing development in the country with respect to its constitutional system. However, the reality of the situation and the Algerian experience with regard to the question of the constitutional amendment has undoubtedly affected and deeply affected the voters of constitutional rules and their constant stability.

This is due to the fact that the constitutional amendment in Algeria is in fact linked to the will of the authority without the participation of the people in the process being real, which contributes to the maintenance of the stability of the constitution, which has generated numerous negative repercussions on the most sacred of the highest legal documents of the state.

Keywords:

Constitutional amendment, constitutional architecture, legitimacy, popular movement, political system.

Stabilité des normes constitutionnelles

Résumé :

Les réformes constitutionnelles sont considérées comme une pratique normale pour suivre le rythme du développement en cours dans le pays en ce qui concerne son système constitutionnel. Cependant, la réalité de l'expérience algérienne en ce qui concerne la question de l'amendement constitutionnel a, sans aucun doute, affecté profondément les fondements de constance et de stabilité des règles constitutionnelles.

Cela est dû au fait que l'amendement constitutionnel en Algérie est en fait lié à la volonté du pouvoir, sans que la participation du peuple au processus soit réelle, ce qui contribue au maintien de la stabilité de la constitution, ce qui a engendré de nombreuses répercussions négatives sur le plus sacré des documents juridiques de l'État.

Mots clés:

Amendement constitutionnel, architecture constitutionnelle, légitimité, mouvement populaire, système politique

مقدمة

إن تردّي الأوضاع في الجزائر في الفترة الأخيرة نتيجة وجود نظام سياسي فاسد، قد ساهم إلى حد بعيد في خروج الشعب تحت إطار أطلق عليه الحراك الشعبي تنديدا بالممارسات التي تطل دولة القانون، وكذا طلبا في استرداد حقه الشرعي في السيادة الذي سلب منه، هذا الوضع سرعان ما انبثق عنه محاولات شبه إصلاحية من النظام لعل أبرزها اللجوء إلى التعديل الدستوري.

و رغم أن تنقيح الوثيقة الدستورية أمر لا بد منه، بل وتقتضيه الضرورة التي يمكن تلخيصها في مواكبة الحقائق والظروف الجديدة التي تستدعي هذه المراجعة استجابة لتطلعات الشعب، هاته النقطة بالذات لها أبعاد هامة خاصة ما تعلق منها بتطوير النظام الدستوري للدولة، وإعادة بعث الرابطة بين الحكام والمحكومين من خلال أسمى وثيقة في دولة الحق والقانون وهي الدستور.

إلا أن عملية التعديل الدستوري تصطدم بطبيعة القاعدة الدستورية ذاتها، هاته الأخيرة التي تتمتع بالاحترام من قبل السلطات داخل الدولة وكذا أفراد المجتمع ما يؤهلها أن تكون أعلى الهرم القانوني، وأن تحظى بصفتي الثبات والاستقرار التي تفرض على المؤسس الدستوري وهو بصدد وضع قواعد دستورية أو تعديلها أن يراعي هاته الخصائص.

إلا أن واقع الحال في الجزائر يثبت عكس ذلك، هذا لأن ثبات القواعد الدستورية مرهون بإرادة النظام السياسي الذي ما لبث أن عمد إلى تعديل الوثيقة الدستورية في كثير من المحطات المهمة في تاريخ الدولة الجزائرية، لعل آخرها التعديل الدستوري لسنة 2020. وإن كانت هاته الإصلاحات في ظاهرها تأتت نتيجة المطالب الشعبية القائلة بإرجاع قيمة الوثيقة الدستورية، وإن كان كذلك يصعب الوصول إلى النية الحقيقية من التعديل من خلفياته وأهدافه إلا أنه يمكننا تسليط الضوء على الإشكالات التي يثيرها تذبذب استقرار القواعد الدستورية في الجزائر، فما هي الآثار المترتبة على التعديلات المتتالية التي تطل الوثيقة الدستورية في فترات تكاد تكون قصيرة مقارنة بما تتمتع به القاعدة الدستورية من ثبات؟

فلا بد أنه ونظرا لكثرة التعديلات أن تكون هناك تجليات سلبية تهدد القاعدة الدستورية ذاتها في تكوينها وتأثيرها (المحور الأول)، كما أن هاته الآثار تمتد أبعادها إلى أكثر من ذلك أين ساهمت التعديلات الدستورية أو عمقت في الأزمة بدل أن تساهم في حلها (المحور الثاني).

المحور الأول: التعديلات الدستورية - بين إعادة التشكيل وتعميق الأزمة -

لئن كان التعديل الدستوري الهدف منه هو خلق توازن بين الرغبة في تكييف القواعد الدستورية مع الحقائق الجديدة التي تطرأ والرغبة في الحفاظ على الثوابت الدستورية من مقومات ومبادئ، بغية إزالة الفجوة بين هاته النصوص ورغبة المجتمع في التطور الديمقراطي، إلا أن واقع الحال في الجزائر يظهر أن الأزمة تزداد عمقا

أين تتجلى مظاهر فشل الإصلاح الدستوري على قيمة القواعد الدستورية من جهة (أولا) وكذا من وضعت من أجلهم هاته القواعد (ثانيا).

أولا: تجليات التعديلات الدستورية على القيمة الذاتية للقواعد الدستورية

إن القواعد الدستورية هي نتاج إيديولوجية سياسية معينة تتبناها الدول حتى تعبر عن واقع الحال أين يفترض فيها أن تعكس طبيعة النظام السائد وطبيعة المجتمع ذاته، وأن تؤسس الوثيقة الدستورية لأكثر خصائصها أهمية من استقرار و ثبات، إلا أن التجارب العربية بصفة عامة لا تعكس تجاربها الدستورية بالضرورة الواقع المعاش أو أنها تخدم النظام كما هو الحال في الجزائر (1) الأمر الذي يؤدي إلى تعدد التعديلات دون نتيجة، بل العكس تماما أين تمس كثرة التعديلات مقومات القاعدة الدستورية من ثبات واستقرار (2).

1/ دساتير الأزمات - لتسيير الأزمات -

لا خلاف حول اعتبار الدساتير التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال بأنها دساتير صيغت لتجاوز الأزمات التي واجهتها البلاد، بداية بدستور 1963 الذي وضع تنويفا لأزمة صائفة 1962 بين قادة الثورة، ولم يعمر هذا الدستور سوى أيام معدودة بعد لجوء رئيس الجمهورية إلى تطبيق المادة 59 منه، والتي كانت تخوله اتخاذ تدابير استثنائية في الظروف الخطيرة.¹

و نتيجة الفراغ الدستوري الناجم عن حركة 19 جوان 1965، والتي علق على إثرها العمل بالدستور رسميا صدر الأمر 65-182، حيث ذهب البعض إلى تكييف هذا النص بمواده السبعة على أنه دستور صغير ومؤقت، والذي تم من خلاله تسيير الدولة لمدة 11 سنة كاملة وعلى الرغم من أن المدة كانت طويلة إلا أن دستور 1976 لم يخرج عن سابقه أين جاء لدسترة الممارسة التي أعقبت التصحيح الثوري، والتي تميزت بشخصنة السلطة وتركيزها في يد رئيس الجمهورية في غياب فصل واضح بين السلطات وهو ما أخضعه لثلاث تعديلات متتالية كان أبرزها الذي أعقب أحداث أكتوبر 1988، كآلية لتجاوز الأزمة التي عايشها البلاد آنذاك ليتوج بوضع دستور جديد للبلاد في فيفري 1989، في محاولة للتأقلم مع الوضع الداخلي والدولي آنذاك والذي تميز باتساع المطالب الديمقراطية.

غير أن هذا الدستور الجديد لم يصمد هو الآخر أكثر من ثلاث سنوات بسبب قصور النص الدستوري والذي كان سببا مباشرا للأزمة الدستورية والسياسية والأمنية التي واجهتها البلاد. وبعد مرحلة انتقالية سیرت فيها البلاد بمؤسسات ظرفية وانتقالية تم وضع دستور جديد في نوفمبر 1996، في محاولة لتجاوز آثار الأزمة، والتعجيل بالعودة للشرعية الدستورية، ونظرا للظروف الاستعجالية التي وضع فيها دستور 1996 فقد كان

¹ تنص المادة 59 من دستور 1963: "في حالة خطر وشيك الوقوع، يمكن رئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية.

ويجتمع المجلس الوطني وجوبا"

عرضة للعديد من التعديلات بداية بتعديل سنة 2002 وسنة 2008،² ثم التعديل الدستوري لسنة 2016. هذا التعديل الذي جاء كخطوة استباقية من السلطة مخافة انتقال عدوى الثورات العربية التي عرفت المنطقة في تلك الفترات، وكذا نتيجة الاحتجاجات الشعبية التي عرفها الشارع الجزائري سنة 2011 أين ألقى رئيس الجمهورية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة خطابا موجه للشعب في 15 أفريل من نفس السنة وأعلن عن عزمه القيام بجولة من الإصلاحات السياسية على رأسها تعديل الدستور ولم يصدر هذا الإصلاح الدستوري إلا سنة 2016.³

و لعل المتتبع لمسار التعديلات الدستورية في الجزائر يعرف جيدا أن الأزمة لم تكن يوما أزمة نصوص قانونية بقدر ما كانت أزمة ممارسات، و لم يكن يراد بالتعديل الدستوري المتكرر إلا محاولة السلطة تغطية أخطائها و ممارساتها غير الشرعية و التي تخرج عن الإطار الدستوري و إن كان من وضعها و هذا ما جعل التعديلات تتوالى و هو ما أدى إلى عدم استقرار القاعدة الدستورية مما يضعف فعليتها على أرض الواقع مما جعلها لا تعدو أن تكون مجرد شعارات كما اصطلاح عليها البعض لأنها فقدت قيمتها سواء من السلطة أو المواطنين.

و الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فالممارسات غير الشرعية التي كانت ولا زالت مستمرة أدت إلى تزايد المطالب الشعبية، حيث انتفض الشعب للمطالبة باسترداد حقه في السيادة الشعبية أين خرج يوم 22 فيفري 2019 فيما أطلق عليه الحراك الشعبي رافضا رفضا قاطعا كل التجاوزات الحاصلة في الماضي وعازما أكثر على بعث دولة الحق والقانون من جديد أملين في جزائر جديدة.

هذا الحراك الشعبي أيضا أسفر عن نية النظام الجديد إن صح قول هذا عليه في تعديل آخر للدستور، أين أصبح الدستور في الجزائر ممسحة أخطاء النظام والحكام وهو ما تجسد فعليا على أرض الواقع أين صدر التعديل الدستوري لسنة 2020 شهر ديسمبر.⁴ هذا التعديل الذي عبر عنه بعض فقهاء القانون الدستوري بأنه جاء فقط لإضفاء الشرعية على تصرفات السلطة التي خرقت الدستور في العديد من المحطات السابقة طيلة الفترة الانتقالية وحتى بعدها. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل هل أن المشكلة حقا هي مشكلة قاعدة دستورية في الجزائر حتى نخضعها لهذا الكم الهائل من التعديلات ونتناسى ما تقتضيه طبيعتها القانونية، أم أن الأمر أعمق من ذلك؟

² عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص 101.

³ جهيدة ركاش، التحولات السياسية في المنطقة العربية ومسألة التعديلات الدستورية: قراءة في التعديل الدستوري الجزائري الجديد، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي 2017، ص 181.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن إصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في 1 نوفمبر 2020، جريدة رسمية عدد 82. الصادر في 30 ديسمبر 2020.

و لا يخفى علينا أنه و إن كان التعديل الدستوري من متطلبات التحول الديمقراطي إلا انه يجب أن تكون هاته التعديلات عميقة موضوعية و فعالة تؤسس لدولة القانون لا أن تكون مجرد تعديلات شكلية بحيث تفقد القاعدة الدستورية قيمتها، و تؤثر سلبا على جودة الدستور من حيث الشكل أين نرى أن الدستور أصبحت بنوده مضخمة و هذا لا يتناسب مع ما يتطلبه القالب الهيكلي الذي توضع فيه القاعدة الدستورية، كما أن ما يعالجه الدستور أو التعديل الدستوري من موضوعات من شأنها أن تحدد جودة القاعدة الدستورية من عدمها و لا بد من الإشارة إلى تطبيق القواعد الدستورية و نقلها إلى أرض الواقع هو المعيار الذي يمكن من خلاله تحديد ما إذا كان هناك مواطن خلل أم لا في الدستور على سبيل المثال نص المادة 102 تعديل 2016 التي تعتبر نظام خاص لتسيير مؤسسة رئاسة الجمهورية في حالة حدوث مانع و التي طرحت بدورها العديد من الإشكالات التقنية حال تطبيقها، أين تعتبر المادة 102 النموذج الذي أثبت عدم فعاليته في مواجهة الوقائع المادية المفاجئة التي وضعها المؤسس من أجلها نظرا لعدة أسباب، منها ما تعلق بمحدودية التنظيم أين لا تغطي المادة كافة أشكال الشغور المؤسسي، مما يجعل طبيعة الموانع ضيقة.

و الأكثر من هذا فإن الإرادة السياسية تبقى أقوى دائما من تطبيق القانون، أين تبقى هاته المادة رهنا بإرادة السلطة في الدولة⁵ و هو ما تكرر فعليا حتى قبل دخول التعديل الدستوري الأخير حيز التطبيق.

2/ انعدام مقومات جودة القواعد الدستورية:

إن القواعد الدستورية بوصفها الضابط الناظم في أي نظام سياسي فهي تحظى باحترام كبير من قبل أفراد المجتمع وكذا السلطات المشكلة لنسيج الدولة، لما تكتسبه من أهمية قصوى ومفصلية في حياة الدول والشعوب، الأمر الذي يؤهلها بحق أن تكون في قمة تنظيم الهرم القانوني في الدولة، وعليه فإن استقرار القواعد الدستورية وثباتها من شأنه العمل في خانة استقرار باقي القوانين، وهذا راجع أساسا إلى الصفات التي تميز هذه القواعد. فهي أكثر القواعد ثباتا من القواعد العادية، ومن ثم كان لزاما على المؤسس الدستوري أن يخص هذه القواعد بصفات تميزها عن غيرها في الهرم القانوني.

وعليه فإن جودة القواعد الدستورية من شأنه إمداد الدستور بصفتي الثبات والديمومة الأمر الذي يحمي الدستور ابتداء من عوامل الانتهاك أو الخرق، وكذلك يؤسس بدوره لدولة الحق والقانون.⁶

⁵ لوشن دلال، عن فعالية المادة 102 من الدستور في تسيير الأزمات القانونية المترتبة عن حالات الشغور، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 01، ص ص. 30-47

⁶ خالد روشو، جودة القاعدة الدستورية ضمانا لحماية الدستور، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الرابع، سبتمبر 2019، ص 54.

وبمفهوم المخالفة فإنه لا يمكن أن نؤسس لاحترام القواعد الدستور المنبثقة من طبيعتها القانونية باعتبارها أسمى القواعد في الدولة والحفاظ على خصائصها من ثبات واستقرار إذا لم يراعى عند وضع أو تعديل الدستور مقومات جودة القاعدة الدستورية.

أ/ القيمة القانونية للقاعدة الدستورية أساس دولة القانون:

لما كانت القاعدة الدستورية تعكس النظام السياسي للدولة، وتعد المرجعية الشرعية لباقي القوانين، فإن جودة هاته القواعد بالضرورة من شأنه توضيح معالم النظام ومؤسساته الفاعلة ومراكزه المفصلية، وكذلك تحديد الحقوق والحريات، فتبعا للطبيعة القانونية لها فإنه يقع تحت طائلة الحظر والمنع. ذلك أن قيمتها القانونية من شأنها إرساء الثبات والاستقرار في النظام القانوني والمجتمعي للدولة، بل وتمنح الصفة القانونية لجميع القواعد المطبقة في الدولة.⁷

ب/ جودة القاعدة الدستورية ضمانا لحماية الحقوق والحريات:

على اعتبار مسألة الحقوق والحريات قضية مصيرية حساسة في كل نظام سياسي، بل من خلال هذه القيم نستطيع معرفة مدى ديمقراطية الدولة في تسيير شأنها، وعلاقتها بمواطنيها، لذا ينبغي أن تصاغ القواعد الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات بالشكل الذي يفهمه المواطن البسيط لأنه في النهاية هو الطرف المخاطب بها، لذا يجب أن تكون هذه القواعد جيدة من جميع جوانبها حيث لا تكون غامضة ولا مبهمة وغير قابلة للتفسيرات والتأويلات وهذا ما يعكس جودة القاعدة الدستورية.⁸

وتجدر الإشارة أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بفاعلية لا يتحقق من خلال إدراج شرعة حقوق الإنسان في الدستور فحسب، بل ينبغي مراعاة الصياغة عند وضع كل قاعدة من قواعده وتبيان ما إذا كان الحق المحمي المفرد ينبغي خضوعه للتقاضي، وقابلا للتطبيق مباشرة والإنفاذ أمام الهيئات القضائية.⁹

فمراعاة هاته المقومات من شأنه العمل على إرساء نظام دستوري ثابت بعيد عن الأزمات الظرفية و الإرادة الشخصية للنظام الحاكم في الدولة بحيث يكون وضع الدستور في أطر قانونية و إجرائية سليمة من شأنها المساعدة على التأسيس لاستقرار القواعد الدستورية و ثباتها مما يجعل الدستور أكثر فعالية في تسيير شؤون الدولة.

⁷ خالد روشو، نفس المرجع، ص 57.

⁸ خالد روشو، نفس المرجع، ص 59.

⁹ توماس تريلا، ورشة عمل حول "حماية حقوق الإنسان في الإطار الدستوري"، صنعاء، اليمن، يومي 18 و 19 يونيو 2013. ص 16-17.

ثانيا: تجلياتها على المخاطبين بالقواعد الدستورية

إن تجليات التعديلات الدستورية في الجزائر على المخاطبين بها أصبحت جلية للعيان، أين نشهد تكرارا للسيناريوهات المتعلقة بالأحداث السياسية وإن تعددت أسبابها فإنها لا محالة تؤدي لنتيجة واحدة حسب التجربة الجزائرية وهي التعديل الدستوري. الذي أصبح دون أدنى شك يؤثر على فعالية القاعدة الدستورية من حيث مدى استجابة الحكام والمحكومين لها على أساس أن قواعد الدستور لها وثيق الصلة بنظام الحكم والحكام والمحكومين. أين ترتبط فكرة فعالية القاعدة الدستورية بمرجعية ومصدر القاعدة ذاتها، حيث يجب أن تكون في مستوى يفوق ويعلو طرفي العلاقة الدستورية التقليدية⁽¹⁾ وكذا وجوب الاحتكام إليها. كما أن خلق القاعدة الدستورية في بيئتها الاجتماعية الحقيقية يساهم إلى حد كبير في تفعيل الدستور ديمومته واستقراره.⁽²⁾¹⁰

1/ المركز القانوني لرئيس الجمهورية - الهيمنة المستمرة:-

لقد وصف البعض أن مرحلة دستور 1996 تعتمد على النهج الإيديولوجي، الذي يميل إلى الاستبداد ومحاولة جعل النص الدستوري يصب في مصلحة تدعيم بقاء النظام على حاله، هو دستور أزمة فعلا، جاء لخدمة أغراض فئوية وظرفية، دون مراعاة المصلحة العامة والبناء الرصين لدولة المؤسسات التي لا تزول بزوال رجالها. وهو ما يخلق مفارقة بين رغبة المؤسس الدستوري في إرساء نظام دستوري مستقر ومحاولته الخروج من أزمة معينة، وهي ميزة النظام الجزائري المعروف بطول الفترات الانتقالية وقصر عمر المراحل العادية¹¹ ما انجر عنه أربع تعديلات متتالية.

وعليه يمكن القول بأن الدساتير السابقة التي عرفت الجزائر بتعديلاتها ما هي إلا دساتير أشخاص وليست دساتير مؤسسات كانت في مجملها تستهدف تعزيز مركز رئيس الجمهورية وتؤسس أكثر للإنفراد بالسلطة مما يجعل باقي المؤسسات في حالة تبعية، جل هاته المعطيات تدعم فكرة تكييف النظام السياسي على أنه نظام رئاسوي أين يتم استنساخه في كل مرة يتم فيها وضع دستور جديد أو تعديله وهو ما سيؤدي حتما إلى حدوث انسداد سياسي وخلق أزمات أخرى.

و لا يتوقف تأثير هاته الممارسات على الحياة السياسية إنما يمتد إلى المساس باحترام القواعد الدستورية وقديستها وطبيعتها التي تستوجب الثبات والاستقرار، أين يصبح الدستور كما أشرنا آنفا ممسحة أخطاء النظام وسبيل من سبل تقوية مكانة رئيس الجمهورية بحيث يصبح الحاكم فوق الدستور. وهذا راجع إلى تأثيرات السلطة في الأشخاص كما أشار إلى ذلك مونتسكيو، وكذا طبيعة الحكم ذاته.

¹⁰ جابر صالح، أثر فعالية القاعدة الدستورية في تكريس الأمن القانوني-قراءة في الفقه القانوني والفقه الإسلامي-، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 47 ص 48.

¹¹ نفيسة بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 212 ص 214.

2/ الشعب و الدستور - الرابطة المنعدمة - :

لقد ذهب الفقه القانوني إلى القول بأن فعالية أي قاعد قانونية وعلى رأسها القواعد الدستورية مرتبطة بشكل أساسي بالفهم الاجتماعي للقاعدة ذاتها، أين يمكن من خلال ذلك التأسيس لديمومة القواعد الدستورية واستقرارها. وقد ربط الفقه الإنجلوسكسوني الفهم الاجتماعي للقاعد الدستورية بخصائص القاعدة القانونية ذاتها باعتبارها قاعدة سلوكية اجتماعية، وقد اجمع الفقه على الأثر المترتب على الصفة الاجتماعية للقاعدة الدستورية وهو استجابتها لظروف المجتمع وحاجاته أن تعكس بالضرورة متطلبات الشعب.¹²

حيث أن قرب القاعدة القانونية من الشعب الذي يعتبر صاحب السيادة في الدولة من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على وضع القواعد الدستورية واستقرارها ذلك أن استيراد القواعد من الدول أو الأنظمة المجاورة ومحاولة جعلها تتطابق وطبيعة المجتمع الجزائري والنظام السياسي الذي يعرف دائما بخصوصيته في التطبيق لا يحل الأزمة بل من شأنه أن يساهم في تصعيد الأزمة أكثر.

و ما زاد من نفور الشعب عن الدستور هو محاولة إقصاء نوابه في السلطة التشريعية من خلال وضع شروط تعجيزية تحول دون تمكن البرلمان من المشاركة في عملية التعديل الدستوري مما يجعلها حكرا فقط على رئيس الجمهورية، أين نص الدستور على أنه يمكن لثلاثة أرباع 3/4 أعضاء غرفتي البرلمان مجتمعين معا من المبادرة باقتراح التعديل الدستوري على رئيس الجمهورية، وهي أغلبية صعبة التحقيق و تشكل حاجزا منيعا يؤدي إلى الإقصاء التام لممثلي الشعب من المشاركة في السلطة التأسيسية حيث يبقى هذا الاقتراح مرهونا بإرادة رئيس الجمهورية، و مما يزيد من هيمنة رئيس الجمهورية على عملية التعديل هو نص الدستور على عدم إمكانية تفعيل المادة 211 في حالة غياب رئيس الجمهورية.¹³ ذلك طبقا لنص المادة 104 فقرة 3 من الدستور.¹⁴

لكن أخطاء النظام وعثراته وإن تعددت لا يمكن أن تعفي من الحديث عن مستوى الوعي السياسي الذي يتمتع به الشعب المخاطب بمثل هاته القواعد والذي بدوره يساهم ولو بطريقة غير مباشرة في وضع القواعد الدستورية والمشاركة في تعديلها. فهل بلغ الوعي السياسي اللازم وتجسدت لديه ثقافة الحفاظ على الدولة كظاهرة متميزة فريدة معبرة عن رقي فكري يمكنه من ممارسة حقه في التعديل؟¹⁵ و بالتالي فإنه ومن وجهة نظرنا

¹² جابر صالح، مرجع سابق، ص 47.

¹³ أومايوف محمد، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 294.

¹⁴ و هو ما يقضي به التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 أين لم يطرأ أي تغيير.

¹⁵ لبركات محمد، أسباب وأهداف التعديل الدستوري في الجزائر -دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة-، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 05، 2016، ص 90.

الأزمة في الجزائر هي أزمة مزدوجة هي أزمة حكام ومحكومين أزمة حاكم يستورد قوانين لا تمت بصلة إلى أرض الواقع الجزائري المعاش، وأزمة وعي سياسي ساهم أكثر في تزويد الأزمات وخلق الثغرات التي تفتح المجال أمام الفساد والمشاكل الاجتماعية.

هذا وإن تقليص دور الرقابة الشعبية في فترة مضت، التي تعد بدورها فاعل أساسي في حماية الدستور و الحفاظ عليه مما يؤدي بالضرورة إلى استقرار قواعده، ذلك أن للرأي العام الحق في رقابة السلطة متى ما خرجت عن الأطر الدستورية، و يشترك في تكوين الرأي العام مختلف الهيئات و التنظيمات الشعبية و مؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب و التي تعد الصحافة الفاعل المشترك الذي يمكن من خلاله التعبير عن موقف الرأي العام و تعبئة الجماهير و إن تغيب فواعل المجتمع المدني و التعنيم الإعلامي من شأنه أن يحول دون توعية و تعبئة الشعب للتأثير في السياسات العامة و تعميق مفهوم احترام الدستور و سيادة القانون.¹⁶

المحور الثاني: تداعيات عدم استقرار القواعد الدستورية:

من الواضح عند الاطلاع على التجربة الدستورية الجزائرية منذ أول وثيقة دستورية لسنة 1963 أنها تعرف تذبذبا وعدم استقرار، فإن لم يتغير الدستور ذاته عرف هذا الأخير جملة من التعديلات المتتالية التي تكون في ظاهرها بغية مسايرة التغيرات السوسولوجية الحاصلة أو تلبية للمطالب الشعبية، إلا أن كثرة هاته التعديلات قد أثرت دون شك في طبيعة القاعدة الدستورية ذاتها وما تتطلبه هاته الأخيرة من ثبات (أولا)، كما أن التعديل الذي لا يعكس في الحقيقة الإرادة الشعبية لا يمكن أن يحل الأزمة بل بالعكس يزودها (ثانيا).

أولا: سمو الدستور: بين التعديل وقيم الديمقراطية.

يعد الدستور الوثيقة التي تضمن التعايش بين السلطة والحرية حيث يتضمن القواعد الخاصة بتنظيم السلطة السياسية في الدولة وفي المقابل يحرص على تجسيد حقوق وحرقات المواطن، هاته الأخيرة التي تعد بمثابة قيود على الحكومات يستلزم تطبيقها وهي المعيار الفاصل في إسباغ صفة الديمقراطية على الدستور من عدمها¹⁷ (1)، ولا يمكن فصل الديمقراطية عن أبرز مقوماتها وهو مبدأ سمو الدستور الذي يعرف تذبذبا في التجربة الجزائرية نتيجة التعديلات المتتالية التي تشهدها الوثيقة الدستورية (2).

¹⁶ أونيسي ليندة، ضمانات نفاذ القواعد الدستورية في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 10، ص ص 250-263.

¹⁷ نفيسة بختي، مرجع سابق، ص 2.

1/ قيم الديمقراطية: الضرورة المغيبة

يكيف النظام الديمقراطي قانونا أنه نظام سياسي يباشر من خلاله الشعب سيادته بواسطة أجهزة تمثيلية منتخبة، تستلزم مواطنين أحرار، حكومة مسؤولة، إحترام إرادة الأغلبية، حماية حقوق الأقلية، وهو النظام السياسي الوحيد الذي يضمن الحريات الأساسية والمدنية وحقوق المشاركة.¹⁸

ومما لا شك فيه أن صفة الديمقراطية تتسحب على الدستور ذاته كونه الحامل في مضمونه لدفتي السلطة والحريات في نفس الوقت، ولعل ما يجعله جديرا بهاته الصفة هو استناده إلى جملة مقومات تضي صيغة الديمقراطية عليه وتبعده عن الدساتير الموضوعية. ومن أهم مقومات الدستور الديمقراطي أن تكون السيادة فيه للشعب، وأن يحترم فيه فصل السلطات وضمان الحقوق والحريات، وأن يتم الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى مؤشرات الشفافية والرقابة والمحاسبة والمساءلة ومؤشرات ترشيد السلطة والنظام السياسي.¹⁹

إلا أن الأنظمة العربية في مجملها لم تصل إلى مفهوم الدولة القانونية وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، ولما تبتغي الإصلاح السياسي من خلال المراجعة الدستورية فإنها تقصرها على الشكل دون المضمون، حيث تعاني جميع المراجعات الدستورية من عدم الاقتراب من القضايا الجوهرية التي من شأنها دفع الحياة السياسية إلى حالة التوازن الفعلي والحقيقي بين السلطات، وإقرار مبدأ سيادة القانون تطبيقا لمبدأ الحكم الدستوري الديمقراطي.²⁰

و قد كان مدخلا أساسيا للحراك الشعبي الذي خرج بمطلب أساسي مفاده الحكم الديمقراطي الذي يعد من بين أهم المسائل السياسية، هذا المطلب الذي كان مغيبا لفترة طويلة في الجزائر، مما ساهم في تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة الممارسات غير القانونية من السلطة والتي أفقدتها مصداقيتها وقوتها السياسية. وإن كان الإصلاح السياسي يعتمد على الدستور ومراجعته بصفة خاصة فإن التعديلات الشكلية المتعددة التي لا تمت بصلة للديمقراطية ستفقد حتما القاعدة الدستورية خاصيتها في الإستقرار والثبات، فهل تؤسس فعلا الإصلاحات الدستورية الأخيرة لتجسيد الديمقراطية في الجزائر؟

2/ تذبذب السمو الشكلي للقواعد الدستورية:

إن إضفاء صفة السمو على القواعد الدستورية إنما تقتضيه بالضرورة الخصائص الذاتية لهاته القواعد والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى تنفيذ وتطبيق قواعده بقوة وصرامة وبصفة تلقائية، دون فتح المجال أمام الخروقات الدستورية خاصة من قبل الحكام في الحياة الواقعية، ولعل أهم هاته الخصائص الجمود النسبي للقواعد

¹⁸ ولد أحمد تهنان، أثر النظام الانتخابي على التحول الديمقراطي في الجزائر -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص 1.

¹⁹ نقلا عن جهيدة ركاش، مرجع سابق، ص 180.

²⁰ جهيدة ركاش، نفس المرجع، ص 181.

الدستورية وهي الضرورة الأساسية التي يمكن من خلالها الحفاظ على سمو الدستور، دون التأثير فيه سلبيا أو المساس بعلوه، وهو ما يجب مراعاته عند الإقدام على أي تغيير في الوثيقة الدستورية، والتي تعد بدورها أساسا شكليا لإضفاء صفة الجمود عليها.²¹

و من أهم المعايير الدالة على قوة هذه الدساتير هي مدى صمودها أمام رغبات التعديل وثباتها على الاستمرارية والامتداد في الزمن، فكلما تجرأ عليها السياسيون فقدت مصداقيتها وقيمتها، على اعتبار أنها المرجعية العليا للدولة في الاحتكام إليها.²² ولئن كانت سيادة الدستور مبدأ ديمقراطي متجذر فإنه لا يمكن الحديث عنه في الدول الاستبدادية القائمة على الاستئثار بالسلطة وعدم الخضوع للدستور، وقد أثبتت التجربة الدستورية في الجزائر بأن المساس بالدستور لا يكون فقط من خلال الممارسات التي تؤدي إلى تجاوز أحكامه بل وحتى من خلال كثرة اللجوء إلى التعديل الدستوري الذي يطال الوثيقة الدستورية، وإن كان هذا الأخير ضرورة حتمية من أجل إصلاح نظام الحكم والسير بخطى ثابتة نحو الانتقال الديمقراطي وكذا تلبية للمطالب الشعبية كون الشعب وحده صاحب السيادة، إلا أن ذلك لا يعني جعل الوثيقة الدستورية المبرر للإخفاقات السياسية للنظام والإقدام على تعديلها بين الفينة والأخرى دون أن تكون هناك نية تغيير فعلية وأن يكون التعديل فقط شكليا.

هاته التعديلات المتكررة من شأنها المساس بالسيادة الشكلية للدستور كونها جزء منه (التعديل)، مما يجعل هذا المبدأ في حالة من التذبذب وعدم الاستقرار، لأنه في الأخير لا توجد إرادة سياسية حقيقية في التغيير وبناء دولة القانون. والتي لن تتحقق إلا من خلال تبني الهندسة الدستورية *constitutionnelle ingénierie* بمفهومها الحديث كضمانة لإخضاع الحياة السياسية للتنظيم القانوني والمؤسساتي المسبق والتي تهدف لبناء دولة قانونية دستورية، من خلال تضمين الوثيقة الدستورية للحقوق والحريات ووضع ضمانات تكفل حمايتها بشكل يحقق التمكين الدستوري والانتفاع المضاميني لها دون تجزئة أو استئثار، وبالتالي فإن الهندسة الدستورية تجعل العمود الفقري للدستور يتمحور حول هذه الحقوق المنمطة التي وجب حمايتها.²³

ثانيا: الوثيقة الدستورية في الجزائر - أزمة الثقة -

لم تعد الوثيقة الدستورية في النظام السياسي الجزائري تمت بصلة إلى ما يجب أن تكون عليه أسمى وثيقة في الدولة والتي يجب أن تتناول بالتنظيم ما يتعلق بالحياة السياسية الاجتماعية الاقتصادية وأن تعكس بالضرورة

²¹ صديق سعوداوي، سمو الدستور في التشريع الجزائري بين النص والتطبيق، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص 112.

²² هشام عبد الكريم، هندسة الانتقال الديمقراطي ومقتضيات الإصلاح الدستوري: قراءة في التجربة الجزائرية، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 05، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 58.

²³ هشام عبد الكريم، نفس المرجع، ص 60.

الرغبة الشعبية والواقع المعاش، ذلك أنها أضحت طريقة من طرق إدارة الأزمات المتعلقة بالسلطة في الدولة وقد أصبحت ظاهرة متكررة، وفي كل مرة يصبح فيها تعديل الدستور في نظر السلطة حلاً للأزمة فإنه وبعد مرور فترة زمنية معينة يثبت العكس أين تتوالى الأزمات الناتجة عن عدة أسباب لعل أبرزها عدم ترجمة الدستور للإرادة الشعبية لا شيء سوى أن هاته الأخيرة قد اغتصبت من الشعب وبالتالي لم يعد هو صاحب السيادة في دولة اللامركزية (1) الأمر الذي أدى إلى حدوث قطيعة بين الشعب وأسمى وثيقة تضمن حقوقه وحرياته وتعبّر عن إرادته الحقيقة كما هو مفروض (2).

1/ مدى ترجمة الدستور للإرادة الشعبية: مصادرة حق الشعب في صنع القاعدة الدستورية

إن الدستور هو ثقافة المجتمع، فهو لا يستورد، وأصالته تأتي من أصالة سيادة الشعب وإذا لم يصنعه الشعب يجب على الأقل تأسيسه في إطار الفكر العام السائد في المجتمع، ولذلك فإن معرفة المؤسس لصاحب السيادة لازمة لوضع قوانين يتحملها ويتقبلها الشعب.²⁴

وعلى اعتبار أن الشعب هو صاحب السيادة في الدولة، فإن ممارسة السلطة السياسية من طرف هذا الأخير تأخذ عدة مظاهر طبقاً لما يقره مبدأ الديمقراطية شبه المباشرة أو المغلقة كما يعبر عنها والتي تخول الشعب انتخاب من يمثله لمباشرة شؤون السلطة السياسية على أن يبقى له حق الاشتراك من حين لآخر في ممارسة هاته الشؤون أو بعضها على الأقل ولعل أبرز أوجه مشاركته الاستفتاء الشعبي.²⁵ وقبل حتى الحديث عن الاستفتاء الشعبي فإنه يجدر الحديث عن كيف تستمد القواعد الدستورية سموها، وهل أن للشعب دور في إنتاج هاته الأخيرة؟

و لما كان الدستور هو الإطار التعاقد بين السلطة والشعب الذي تتم في إطاره حتى عملية الانتقال الديمقراطي، أو تحيين العلاقة بين السلطة والمواطن في إطار ديمقراطية الحياة السياسية التي تعني التجاوب بين الفاعلين في الدولة، فإنه تتأكد الحاجة إلى مشاركة الشعب في صنع القاعدة الدستورية بصفته يملك حق السيادة في إنتاج القاعدة القانونية، حيث كل ما كانت القاعدة قريبة من الشعب كانت سامية لأن السمو يستمد أساسه من السيادة الشعبية. غير أن الدستور في المجتمعات العربية ليس سوى مجموعة من النصوص والأحكام المنقولة عن دساتير المجتمعات الغربية، والمعبرة بذلك عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحوال مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها، وبالتالي فإن السمة البارزة للوضع القانونية في البلدان العربية هي المباشرة بين النصوص الدستورية والواقع العملي.²⁶

²⁴لوشن دلال، السيادة الشعبية في النظام الدستوري الجزائري الحالي، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005، ص 105.

²⁵ محمد رضا بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، الطبعة الثانية، ددن، تونس، 2010، ص 175.

²⁶ جهيدة ركاش، مرجع سابق، ص 180.

و لا يتوقف الأمر عند استيراد القواعد الدستورية ومحاولة تطبيقها في بيئة اجتماعية مغايرة، ولا أن تكون هاته الدساتير أو تعديلاتها المتعاقبة هي دساتير لتسيير أزمات ظرفية لا تصلح أن تؤسس لا لدولة القانون ولا أن تسمو لتحقيق التنمية السياسية داخل الدولة، بل أن ما زاد الفجوة بين الشعب والدستور هو الأسلوب الذي وضع به هذا الأخير يميل أكثر إلى الأسلوب غير الديمقراطي في حقيقة الأمر وإن كان في ظاهره يبدو عكس ذلك. حيث غالبا ما يثبت الواقع والأحداث التاريخية أن الدساتير التي تأتي بهاته الطريقة وإن كانت من الناحية القانونية البحتة من صنع الحاكم وإرادته المنفردة، إلا أنه لا يقدم على هاته الخطوة إلا تحت الضغط والتهديد والخوف، ولا يتنازل عن بعض سلطاته بمحض اختياره إنما تحت ضغط الظروف السياسية لتقادي الاضطرابات الشعبية، فينزلون عن إرادة الشعب مكرهين.²⁷

2/ عزوف الشعب عن المشاركة السياسية:

إن اتجاه النظام في الدولة لحل الأزمات السياسية والدستورية المستعصية التي نشهدها منذ فترة طويلة من الزمن جراء الممارسات غير الشرعية من السلطة وانعدام الرغبة الحقيقية في التغيير والسير نحو الديمقراطية الفعلية والتأسيس لدولة القانون التي لا تستثني أحدا من الخضوع للقواعد القانونية داخل الدولة وعلى رأسهم الحكام، لا يمكن أن يكون من خلال دساتير الأزمات التي لا تعدو أن تكون سوى قواعد ظرفية بعيدة كل البعد عن النظرة الإستشرافية المستقبلية التي يطمح لها الشعب والتي تساهم بدورها في بناء الجزائر الجديدة أين أصبح النظام السياسي عاجزا أمام هاته المطالب الشعبية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأزمات بدل حلها وحدث قطيعة بين الشعب والنظام.

حيث أن انعدام المشاركة السياسية راجع بالأساس إلى الفجوة الكبيرة بين الحكام والمحكومين وانعدام الثقة بينهم إضافة إلى ضعف الخطاب السياسي الذي يشمل مجموعة من التفاعلات السياسية الاجتماعية والإيديولوجية التي تمثل جوهر الأداء السياسي، وقد أكد المختصين في هذا المجال بأن واقع الخطاب السياسي بين القادة والفاعلين في الجزائر يعرف تدني، وذلك دون أدنى شك بسبب التعدد الحزبي الشكلي أين لا تملك التجربة الحزبية الجزائرية معارضة حقيقية، لأنها تعتمد في الأساس على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها ومنه نفسر الإفلاس الديمقراطي وعدم تحقيق الإصلاحات السياسية.²⁸

حيث لم يقتصر الأمر على العزوف على المشاركة السياسية فقط وإنما تعداه إلى القطيعة مع الانتخابات سواء الرئاسية التشريعية أو المحلية، حتى الاستفتاء الشعبي الأخير المتعلق بالتعديل الدستوري لسنة 2020 أين بلغت نسبة المشاركة حسب تصريح رئيس السلطة المستقلة للانتخابات 23.7%، وهي أقل من النسبة المسجلة

²⁷ حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري، الطبعة الثانية، ددن، دون بلد نشر، 2013، ص 141 ص 142.

²⁸ مهمل بن علي، الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016، ص 90 ص 91.

في الانتخابات الرئاسية الماضية التي فاز بها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر 2019 و المقدر ب 39.93%،²⁹ و لعل السبب الرئيس للمقاطعة هو تفتح ووعي الشعب الذي كان مصرا على استرداد حقه دون أن ننسى أزمة الشرعية. ومرد ذلك عدم وجود مميكانزمات محددة في الدولة للتداول على السلطة في المستويات القيادية كافة، ويرجع ذلك إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، نقص الخبرة وغياب الحرية الإعلامية وضعف التنظيمات السياسية الوسيطة، ذلك أن المشكل المطروح في الجزائر هو غياب ثقافة التداول على السلطة حيث أن ترشح نفس الأشخاص من شأنه أن يفقد العملية الانتخابية مصداقيتها ويؤدي إلى عدم نزاهة النتائج.³⁰

خاتمة:

رغم أن التعديلات أو الإصلاحات الدستورية هي ممارسة دستورية عادية الهدف منها مساهمة تطور النظام الدستوري في الدولة، إلا أن التجزؤ الحاصل على الدستور في التجربة السياسية الجزائرية من خلال تعديله في كل مرة يقف فيها النظام عاجزا أمام التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمطالب الشعبية كل هذا من شأنه المساس أو التغيير في الطبيعة القانونية أو الخصائص الذاتية التي تتمتع بها القواعد الدستورية من ثبات واستقرار.

حيث غالبا ما يتم اللجوء لوضع دساتير أزمات، تحت ضغوطات شعبية الغرض منها فقط امتصاص هذا الغضب الشعبي، الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى عدم مراعاة القواعد الصحيحة الشكلية و الموضوعية التي تراعى عند وضع القواعد الدستورية، و التي تقودنا بطبيعة الحال إلى دستور لا تتمتع قواعده بالجودة الكافية و مقوماتها التي تساهم في استقرار هذا الأخير و ثباته.

و قد انعكست هاته الظروف التي يوضع و يعدل فيها الدستور على الحكام و المحكومين، أين أصبح الحاكم فوق الدستور بسبب المركز القانوني الذي يتمتع به و الذي حال دون مشاركة الشعب بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق ممثليه في وضع القاعدة الدستورية من خلال وضع شروط تعجيزية لمشاركتهم، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين الشعب و القواعد التي تحكمه و لو كانت هاته القواعد هي الأسمى في النظام القانوني للدولة.

الأمر الذي كانت له تداعيات جسيمة على مبدأ سمو الدستور، كون هذا الأخير أحد أبرز مقومات الديمقراطية التي تعد أحد أسباب الأزمات السياسية في الجزائر، و لعل ما زاد هاته الأزمات هو عدم ترجمة

²⁹ مقال منشور في موقع العين الإخبارية، يمكن الإطلاع عليه عبر الرابط:

<http://al-ain.com/amp/article/1604271873>

2021/02/05 14:48

³⁰ مزارة زهيرة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستمالة عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجا)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 4، العدد 2، ص 339 ص 340.

- الدستور للإرادة الشعبية مما يحدث نوعا من عدم الاستقرار وتعديله مرارا في محاولة السلطة لإحداث تغييرات لا تكاد تكون فعلية، هذا ما أدى إلى حدوث مقاطعة شعبية للمشاركة السياسية كل هذا قد حدث للأسباب التالية:
- إن التعديل الدستوري في التجربة الجزائرية غالبا ما يرتبط بالأزمات بحيث إما يكون خطوة استباقية لتفادي أزمة أو هو خطوة معاصرة للأزمة.
 - من بين العوامل التي ساهمت في عدم استقرار القواعد الدستورية هو عدم مراعاة مقوماتها التي تعد العنصر الأساسي لتركيبية دستورية ثابتة و مستقرة.
 - ربط التعديلات الدستورية بالإخفاقات السياسية أدى إلى فتح المجال أمام كثرة التعديلات.
 - التعديلات المتكررة للوثيقة الدستورية أدت إلى حدوث تضخم في بنود الدستور، وكذا عدم جودة التعديلات ذاتها.
 - إن إفراغ الدستور من محتواه الحقيقي من خلال ما سبق بيانه يجعل مواده عبارة عن مجرد شعارات مما أفقده قيمته الحقيقية.
 - أن تكون الوثيقة التي يستمد منها الشعب حقوقه بعيدة كل البعد عن رغبته وإرادته بصفته صاحب السيادة يخلق فجوة بينه وبين الدستور، مما يؤدي إلى رفضه وبالتالي عدم استقرار قواعده.
 - و من خلال ما تم تقديمه خلصنا إلى الاقتراحات التالية:
 - غالبا ما ترتبط الإصلاحات الدستورية في التجربة الجزائرية بالأزمات السياسية وبالتالي يتم وضع دساتير وقتية تصلح فقط لتلك الظرفية، وعليه فإنه من الضروري وضع الدستور أو تعديله بعيدا عن هاته الأزمات حفاظا على استقرار القواعد الدستورية.
 - إعادة النظر في شروط مشاركة البرلمان في عملية التعديل الدستوري كون هاته المؤسسة ممثلة للشعب، إذا كان هناك بالفعل نية للتغيير و بناء دولة القانون.
 - النظر في السلطة الواسعة لرئيس الجمهورية في مجال التعديل الدستوري، الأمر الذي قد يساهم في فتح المجال أمام مؤسسات أخرى للمشاركة في العملية كما هو الحال في بعض الأنظمة المقارنة.
 - أن تعكس التعديلات الدستورية الرغبة الشعبية الفعلية كون الشعب هو وحده صاحب السيادة و من حقه المشاركة أيضا في عمليات وضع أسس قوانين الدولة.
 - تفعيل دور المجتمع المدني و فتح المجال أمام حرية التعبير للصحافة من شأنه خلق فضاء للتوعية الشعبية وبالتالي تضيق النطاق أمام السلطة و الحد من ممارستها غير الدستورية.